أصبحت محركاً رئيسياً للنمو من خلال فرص تجارية بمليارات الدولارات

طاقة الكويت الخضراء.. مشاريع عملاقة لتحفيز النمو الاقتصادي

- الموارد المتجددة تمثل 15 بالمئة من الطاقة المستخدمة في البلاد بحلول عام 2030
- مجمع الشقايا يلبي الطلب المحلي على الطاقة ويحافظ على 12 مليون برميل من النفط
- فيتزهربرت: الأهداف الاقتصادية للطاقة المتجددة في الكويت «ستتحقق» والمناخ يساعدها
- باتلر: توجه الكويت نحو الطاقة المتجددة سيمكنها من توفير الكهرباء بنفقات أقل
- العجمي يقترح إنشاء هيئة للطاقة المتجددة لإدارة مشروعات ناجحة تدعم اقتصاد الدولة

بيلي فيتزهربرت

نيك باتلر

في حين مثلت القمة العالمية لطاقة المستقبل 2020 في أبوظبي أخيرا ملتقى استثنائيا لآلاف المشاركين من 161 دولة ومئات الشركات العالمية بمشروعات الطاقة المتجددة والمهتمة بالأسواق الناشئة ومنها الشرق الأوسط باتت الكويت مؤهلة بقوة لتحرز أسبقية في ذلك بمشاريعها الطموحة لإنتاج الطاقة الخضراء.

وبينما أصبحت طاقة المستقبل محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي من خلال فرص تجارية بمليارات الدولارات توفرها تلك القمة التي عقدت ضمن أسبوع أبوظبي للاستدامة فإن الكويت ومع وفرة أراضيها وتمتعها بمصادر هائلة لطاقة الشمس والرياح تدرك أهمية ما تملكه من ثروة خضراء تساعدها في تلبية الطلب المتزايد على الطاقة والانتقال لنمو اقتصادي أكثر استدامة وتنوعا.

ومن هنا جاءت رؤية صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه لتنويع مزيج الطاقة المستخدمة في الكويت بحيث تمثل الموارد المتجددة 15 في المئة من الطاقة المستخدمة في البلاد بحلول عام 2030.

وبالفعل سرعان ما بدأت ترجمة الرؤية السامية العام الماضي حينما افتتحت الكويت أولى مراحل مجمع الشقايا العملاق لإنتاج الكهرباء لتلبية الطلب المحلي على الطاقة من المصادر غير الأحفورية والحفاظ على 12 مليون برميل من النفط.

وفي داخل الشقايا يقع مشروع الدبدبة الذي أطلقته مؤسسة البترول الكويتية لتوليد الطاقة بقدرة 1500 ميجاوات توفر 23 في المئة من احتياجات القطاع النفطي للطاقة من الطاقة الشمسية الكهروضوئية في أول عام من تشغيله.

وفي الوقت نفسه تتم المحافظة على خمسة ملايين ونصف المليون طن من الوقود الأحفوري ضمن جهود القطاع النفطي للحصول على 20 في المئة من احتياجاته للطاقة من المصادر المتجددة.

وكانت بدايات الكويت في التحول من استخدام الوقود الأحفوري في استخراج النفط إلى الطاقة الشمسية عام 2016 عندما افتتحت شركة نفط الكويت مشروع (سدرة 500) بطاقة 10 ميجاوات لتوفير الطاقة إلى 29 مضخة كهربائية في حقل أم قدير غرب البلاد وسط توقعات بأن تحافظ المحطة على نصف مليون برميل من النفط خلال العقدين المقبلين.

وفي مارس الماضي أعلنت نفط الكويت وهي ذراع مؤسسة البترول الكويتية لاستخراج الخام مشروعا لاستخدام الطاقة الشمسية في استخراج 60 ألف برميل يوميا من النفط كمرحلة أولى تصل لاحقا إلى 350 ألف برميل يوميا.

وفي هذا الإطار أكدت مجموعة أكسفورد العالمية للأعمال (أو. جي. بي) أن مشروعات الكويت لاستغلال مصادرها الخضراء رغم أنها "نقطة تحول كبرى" لكن لابد لها من التوسع ببناء محطات جديدة لإنتاج الطاقة من تلك الموارد المتجددة تحقيقا لأهداف الدولة و"حفاظا على النفط من أجل التصدير".

ولفتت المجموعة بهذا الشأن إلى أن احتياجات الكويت من الطاقة سترتفع إلى 30 ألف ميجاوات يوميا مع نهاية هذا العقد مما يعني أنها ستحتاج خلال تلك الفترة إلى محطات إضافية للطاقة المتجددة بقدرة 4500 ميجاوات.

وفي مقابلة مع وكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الخميس قال مسؤول الشرق الأوسط في (أكسفورد للأعمال) بيلي فيتزهربرت إن ارتفاع مساهمة الطاقة البديلة في الاقتصاد الكويتي سيؤدي إلى انخفاض واردات البلاد من الطاقة.

وأضاف فيتزهربرت أن تطوير مشروعات الطاقة المتجددة يساهم في التحفيز الاقتصادي من حيث الإنفاق الحكومي على تلك المشروعات لتطوير البنى التحتية لهذا النوع من مصادر الطاقة إضافة إلى الإنفاق المباشر على جهود البحث والتطوير المرتبطة بالصناعة المتجددة.

ولفت الخبير البريطاني إلى تقرير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (أيرينا) لعام 2016 الذي رأى أن حصة المصادر المتجددة من مزيج الطاقة ستتضاعف بحلول عام 2030 ما يعزز نمو الناتج الاجمالي العالمي بنسبة 1ر1 في المئة أو ما يساوي 3ر1 تريليون دولار أمريكي.

وأكد أن الأهداف الاقتصادية للطاقة المتجددة في الكويت "ستتحقق" خصوصا أن مناخها يساعدها على تطوير تكنولوجيا للطاقة الشمسية لاستخدامها في الداخل وتصديرها أيضا و"نرى هذا بالفعل مع رواد أعمال محليين في الكويت يطورون أنظمة للتعامل مع الغبار باستخدام اللوحات الشمسية والمطلوب المضي قدما".

وأشار إلى أن الاقتصادات العالمية أخذت تعيد "ضبط الطاقة" لديها بشكل متزايد للتكيف مع تهديدات تغير المناخ في وقت تزداد هيمنة التكنولوجيا المتجددة على صناعة الطاقة في العالم.

وتشير توقعات أكسفورد العالمية إلى أن إعادة توجيه موارد الكويت من النفط نحو التصدير بدلا من الاستهلاك في الداخل سيساهم كثيرا في زيادة صادرات النفط الكويتية وسط توقعات بتزايد قدرة الكويت الإنتاجية من 2ر3 مليون برميل يوميا العام الماضي إلى أربعة ملايين برميل يوميا العام الحالي لتصل إلى 8ر4 مليون برميل يوميا بحلول عام 2040.

إلى ذلك أكد كبير محرري شؤون الطاقة في مجموعة فاينانشيال تايمز البريطانية نيك باتلر في مقابلة هاتفية مع (كونا) أن الكويت تمتلك إمكانات هائلة في إنتاج الطاقة الخضراء لخلق صناعة جديدة تعطي دفعة لجهودها نحو التنويع الاقتصادي بعيدا عن الاعتماد على النفط.

ودعا باتلر وهو أستاذ في كينغز كوليدج في لندن الكويت إلى الإسراع بالتحول نحو الطاقة المتجددة واستغلال إمكاناتها الهائلة في هذا المجال سواء من الموارد الطبيعية أو المالية.وأوضح أن توجه الكويت نحو الطاقة المتجددة سيمكنها من توفير الكهرباء بنفقات أقل خصوصا أن كلفة مشاريع الطاقة المتجددة تراجعت بنحو 88 في المئة إضافة إلى جعل الكويت مركزا لتصدير الطاقة المتجددة إلى الدول المجاورة.

وأشار إلى أن "قدرات الكويت في الطاقة المتجددة ترشحها بقوة لتقديم فرص في مشروعات الطاقة الشمسية سواء لمقدمي خدمات هذه الطاقة محليا أو من الخارج".

من جهته دعا مدير شركة (قمر إنرجي) الاستشارية بمجال الطاقة في دبي روبن ماليز في مقابلة مع (كونا) الكويت إلى مسارعة خطواتها نحو الطاقة الخضراء مشيرا إلى أن "القضية الأساسية باتت في الانتقال إلى المراحل التالية من مشروع الشقايا وهي أكبر من المرحلة الأولى".

وقال مايلز إن "الكويت لديها قدرات هائلة لإنتاج الطاقة من الشمس والرياح إضافة إلى المساحات الشاسعة والأراضي غير المستغلة وفي المقابل تشهد ارتفاعا سريعا في الطلب على الكهرباء والطاقة المستمدة من المصادر المتجددة أرخص مقارنة مع المستمدة من النفط أو الغاز".

وأشار إلى إمكانات المصادر المتجددة في دفع النمو الاقتصادي للبلاد سواء من ناحية زيادة الإمداد بالطاقة أو الحفاظ على ثروة البلاد النفطية وتقليل وارداتها من الغاز وأيضا خلق الكثير من فرص العمل في حين تسعى الكويت جاهدة إلى زيادة فرص العمل أمام مواطنيها. ومع ذلك فإن إمكانات مشاريع الطاقة الخضراء في الكويت لا تقتصر على خلق الآلاف من فرص العمل في القطاع الخاص ومجالات التعليم والتدريب والاستثمار في القدرات المحلية والموارد البشرية بل ستؤدي أيضا إلى زيادة هائلة في أجور العاملين في تلك الصناعة إذا حققت الكويت قفزة كبيرة وتحولت إلى مركز اقليمي لتصدير الطاقة المتجددة. وبحسب تقرير حديث أصدرته الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (أيرينا) يمكن لمشروعات الطاقة المتجددة أن توفر 20 ألف فرصة عمل في الكويت خلال السنوات العشر المقبلة.

لكن في الوقت نفسه تتوقع مؤسسة التوظيف العالمية (روبرت والترز) أن يقود استمرار النمو في قطاع الطاقة المتجددة إلى ارتفاع بنحو 110 في المئة في أجور العاملين بهذا المجال على المدى القصير لارتفاع الطلب على الطاقة المتجددة وقالت إن "الأجور التي طال انتظار زيادتها ارتفعت في 2019".

وفي هذا الشأن أكد الخبير الكويتي في الطاقة المتجددة المهندس سالم العجمي أن سوق الطاقة المتجددة يؤدي دورا حيويا في اقتصادات معظم الدول الرائدة في هذا المجال فمنذ عام 2012 وفرت الطاقة المتجددة في العالم أكثر من 52 مليون فرصة عمل.

وقال العجمي ل(كونا) إن دولا كثيرة بدأت تتجه لتشجيع الطاقة المتجددة في القطاع الصناعي بما يدعم تطور اقتصادات تلك الدول بجانب تغطية مشاريع الطاقة المتجددة نفسها.

واقترح إنشاء هيئة خاصة للطاقة المتجددة تناط بها عملية تنظيم وإدارة مشروعات ناجحة تدعم اقتصاد البلاد أمام أي تقلبات في أسعار النفط مبينا أن الطاقة المتجددة "ستفيد اقتصادنا أيا كانت أسعار النفط".

إلى ذلك تصل نسبة الشباب الأقل من 35 عاما في الكويت إلى 70 في المئة من المواطنين تقل أعمار 37 في المئة منهم عن 15 عاما بحسب تقديرات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام 2017.

وبهذا الشأن أكد فيتزهربرت من أكسفورد العالمية أن "البعد الديمغرافي من حيث نسبة الشباب الهائلة أمر مهم جدا لاسيما أن الصناعة المتجددة لديها إمكانات هائلة من حيث توفير فرص العمل لشباب الكويت".

وأشار إلى أن مشروعات الطاقة المتجددة في الكويت كما في غيرها من دول العالم تحتاج إلى فريق من المهندسين والفنيين وغير ذلك من وظائف الإدارة والإشراف على الصناعة المستدامة.

في سياق متصل تستند معظم التوقعات بحدوث طفرة اقتصادية في استخدام الطاقة المتجددة في الكويت إلى ارتفاع في الطلب على هذا النوع من الطاقة مع ارتفاع في الطلب على الكهرباء بنسبة 4ر6 في المئة خلال السنوات الخمس المقبلة مقابل تراجع كبير في كلفة مشاريع الطاقة المتجددة ما سيشكل حافزا لزيادة الاستثمارات المحلية في هذا المجال.

«كفيك» تنقل ملكيتها بـ«الصلبوخ» إلى شركة تابعة للمجموعة

أعلنت الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار "كفيك" عن الانتهاء من نقل ملكيتها بأحد استثماراتها (شركة الصلبوخ التجارية)، والمملوكة للشركة الأم، إلى إحدى شركاتها التابعة (كفيك للوساطة المالية).

وقالت "كفيك" في بيان للبورصة الكويتية أمس الخميس، إن عملية نقل الملكية المُشار إليها تمت بعد موافقة الجهات الرقابية.

وأوضحت الشركة أن الموافقة على عملية نقل الملكية في "الصلبوخ" جاءت بعد موافقة مجلس إدارة "كفيك" على الإجراء في اجتماعه الذي انعقد أواخر ديسمبر 2019.

وتمتلك "كفيك" حصة بنسبة 29.5 بالمائة في رأسمال "الصلبوخ" والبالغ نحو 10.5 مليون دينار.

وكانت "الصلبوخ" قد أعلنت في نهاية ديسمبر الماضي، عن تغير هدف تملك "كفيك" بالشركة إلى "تخارج من الاستثمار".

ومُنيت "الصلبوخ" بخسائر بلغت 971.74 ألف دينار بالتسعة أشهر الأولى من العام الماضي؛ مقابل خسائر بنحو 622.21 ألف دينار بالفترة المماثلة من عام 2018، بارتفاع 56.2 بالمائة.

«جمارك دبي» تنظم حلقات نقاشية لتعزيز التجارة الإلكترونية

أحمد مصبح

تستضيف "جمارك دبي" مجموعة من الحلقات النقاشية رفيعة المستوى خلال "المؤتمر العالمي الخامس لبرنامج المشغل الاقتصادي المعتمد 2020" في دبي، الذي سيقام للمرة الأولى على مستوى المنطقة، وتنظمه جمارك دبي بالتعاون مع "منظمة الجمارك العالمية" و"الهيئة الاتحادية للجمارك" في الفترة من 10 إلى 12 مارس 2020

ويشتمل الحدث على عدد من الجلسات النقاشية واجتماعات الطاولة المستديرة والتي تبحث في كافة المسائل المتعلقة بالعمل الجمركي وتطوير المنظومة الجمركية العالمية.

وتتمحور إحدى الحلقات النقاشية التي سيتم تنظيمها في المؤتمر حول تسليط الضوء على الدور المهم الذي تلعبه كل من الجمارك والهيئات الحكومية والمؤسسات الدولية العاملة في التجارة الدولية وأمن سلسلة الإمداد في إنجاح برنامج المشغل الاقتصادي.

وقال المدير العام لجمارك دبي أحمد مصبح ان المتحدثون سيقومون في إحدى الحلقات النقاشية بتسليط الضوء على أفضل الممارسات والتجارب لتعزيز مستويات التنسيق في القطاع الجمركي. ونحن بحاجة إلى إقامة شراكة قوية بين السلطات المعنية لضمان الاستجابة الفعّالة للتحديات الأمنية التي تواجهها سلسلة الإمداد. ومن خلال تعاوننا القوي مع مختلف دول الأعضاء بالبرنامج، يمكننا أيضاً تبسيط العمليات عبر تفادي ازدواجية المتطلبات وعمليات التفتيش، وضمان حركة آمنة للسلع بما يسهل الحركة التجارية».

«بنك أوف أميركا»: المستثمرون يبتعدون عن الكاش لصالح الأسهم والسلع

أبدى مديري الصناديق الاستثمارية نظرة أكثر تفاؤلاً حيال النمو الاقتصادي العالمي، بالتزامن مع بقاء السيولة (الكاش) في المحافظ الاستثمارية عند أدنى مستوى منذ عام 2013.

وبحسب المسح الشهري لـ"بنك أوف أمريكا – ميريل لينش"، والصادر ، فإن مستويات احتفاظ المستثمرين بالسيولة النقدية ظلت ثابتة عند 4.2 بالمائة من إجمالي المحافظ الاستثمارية للشهر الثالث على التوالي، وهي أدنى قراءة منذ مارس عام 2013.

وتراجعت مخصصات المستثمرين لزيادة الوزن من السيولة النقدية في المحافظ الاستثمارية خلال مسح يناير الجاري إلى أدنى مستوى منذ نوفمبر 2015 والبالغ 16 بالمائة، بانخفاض 2 بالمائة عن الشهر الماضي.

في حين ارتفعت مخصصات الأسهم العالمية في المحافظ بنحو 1 بالمائة إلى 32 بالمائة، وهو أعلى مستوى في 17 شهراً.

وبالنسبة لزيادة الوزن من السلع الأساسية في المحافظ الاستثمارية، فصعدت حوالي 4 بالمائة لتصل إلى 10 بالمائة، وهو أعلى مستوى منذ مارس 2012.

ويرى 53 بالمائة من هؤلاء المستجيبين للمسح أن الدولار الأمريكي مبالغ في قيمته، وهذه النسبة هي ثاني أعلى مستوى منذ عام 2002.

وارتفعت نسبة المستثمرين الذين يتوقعون تحسن نمو الاقتصاد العالمي خلال العام المقبل، بنحو 7 بالمائة إلى 36 بالمائة، وهي أعلى نسبة منذ فبراير 2018. وكان صندوق النقد الدولي توقع في تقريره الأخير الصادر في وقت سابق من الأسبوع الجاري، تعافي النمو الاقتصادي العالمي خلال العام الحالي لكنه خفض التقديرات مقارنة مع التوقعات السابقة.

وصعدت توقعات التضخم بنحو 14 بالمائة؛ ليصبح هناك 56 بالمائة من المستطلع أرائهم يتوقعون ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين في غضون الإثنى عشرة شهراً المقبلة، وهو أعلى مستوى منذ نوفمبر عام 2018.

ويعتقد 19 بالمائة من مديري الصناديق الاستثمارية الخاضعين للمسح، أن الاقتصاد العالمي شوف يشهد نمواً أعلى من الاتجاه ومعدل تضخم أقل من الاتجاه السائد، لكن يظل 62 بالمائة من المستثمرين يتوقعون أن يكون النمو الاقتصادي ومعدل التضخم أقل من الاتجاه.

ويقول 27 بالمائة من مستثمري الصناديق العالمية إنهم يتوقعون أن تشهد أرباح الشركات العالمية تحسناً في غضون الإثنى عشرة شهراً المقبلة، وهو أعلى مستوى منذ مارس عام 2018. وتعتبر هذه النسبة أعلى بنحو 14 بالمائة مقارنة مع مسح شهر ديسمبر.

وأجري الاستطلاح، الذي شارك فيه 249 مستثمراً يديرون أصولاً استثمارية في المجمل بقيمة 739 مليار دولار، خلال الفترة من 9 وحتى 16 يناير الجاري.

أوكرانيا تسعى للحصول على قرض صندوق النقد خلال الربع الأول

تعتقد أوكرانيا أنها قادرة على إتمام عملية اقتراض بقيمة 5.5 مليار دولار من صندوق النقد الدولي في غضون الربع الأول من العام الجاري.

وقال رئيس وزراء أوكرانيا "أوليكسي هونشاروك" في مقابلة مع وكالة بلومبرج على هامش منتدى دافوس الاقتصادي، أمس الخميس: "ليس لدينا أية خلافات، إنها عملية ناجحة تتطلب بعض الوقت".

وفي ديسمبر ، كانت الحكومة الأوكرانية قد توصلت إلى اتفاق على مستوى الخبراء في انتظار توقيع الصندوق الدولي بعد تنفيذ أوكرانيا الشروط المعروفة بالإجراءات المسبقة.

وكانت الحكومة تأمل في الحصول على الموافقة البرلمانية في الشهر الماضي، مع حقيقة أن الرئيس "فولوديمير زيلينسكي" يسعى لتعزيز النمو الاقتصادي وجذب استثمارت أجنبية.

وأوضح رئيس الحكومة الأوكرانية أنه من بين الأمور المطلوب تنفيذها إصدار تشريع من أجل حماية استحواذ الدولة على البنوك الخاصة من مالكيها الملياردريات السابقين، وهي خطوة قد تحدث في الشهر المقبل.